مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN : 2600-6286 / E-ISSN : 2661-7706
المجلد السابع / العدد الأول (جوان 2023)
ص ص.(277-300).

التدخل الإنساني في الإنتفاضة الليبية:

بين ثلاثية الشرعية الدولية ومبدأ سيادة الدولة والمصالح الأجنبية

Humanitarian intervention in the Libyan uprising: Between the trilogy of international legitimacy and the principle of state sovereignty and foreign interests

د. فؤاد أبركان[1]، جامعة مولود معمري – تيزي وزو- (الجزائر)
Fouad.aberkane@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/22 تاريخ القبول: 2023/03/23 تاريخ النشر: 2023/06/01

الملخص:

تبحث الورقة في عملية التدخل الإنساني في ليبيا عقب انتفاضة 17 فبراير 2011، من حيث مدخلاته ومخرجاته، وهذا من زاوية القانون الدولي بدراسة مدى توافقه مع مقتضيات الشرعية الدولية، ومن زاويته السياسية بدراسة مبرراته و سياقاته الداخلية والإقليمية والدولية، وكذا النتائج الإنسانية والسياسية المترتبة عنه، فضلا عن استكشاف الأهداف المعلنة وغير المعلنة من الدول التي شاركت في إعداد المشروع وتنفيذه. فبقدر ما ساهم التدخل الإنساني في حماية المدنيين من القوات الحكومية، بقدر ما كان له دور في تحويل ليبيا إلى دولة فاشلة تتزعمها المليشيات المسلحة في ظل غياب أفق للحل السياسي.

الكلمات المفتاحية: التدخل الإنساني ؛ إنتفاضة 17 فبراير ؛ سيادة الدولة ؛ ليبيا ؛ الربيع العربي.

Abstract:

The paper examines the process of humanitarian intervention in Libya following the uprising of February 17th 2011, in terms of its inputs and outputs, and this is from the angle of international law by studying its compatibility with the requirements of international legitimacy, and from its political angle by studying its justifications and internal, regional and international contexts, as well as the humanitarian and political consequences resulting from it, As well as exploring the declared and unannounced goals of the countries that participated in the preparation and implementation of the project.

To the extent that humanitarian intervention has contributed to protecting civilians from government forces, it has played a role in transforming Libya into something like a failed state led by armed militias, in the absence of a horizon for a political solution.

Key words: Humanitarian intervention; February 17 uprising; State sovereignty; Libya; Arab Spring.

مقدمة:

يعد التدخل الإنساني إحدى المشكلات الأمنية الدولية الأساسية في عالمنا المعاصر، فرغم الجدل الكبير الذي أثير حوله من قبل الباحثين وصناع القرار في العالم، إلا أنه لم يحض بالإجماع في تبريراته الأخلاقية والقانونية والسياسية بالنظر للإستخدامات الإنتقائية التي لزمته منذ ظهوره كمفهوم في العلاقات الدولية.

وتعتبر نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة بالقرار العالمي، العصر الذهبي لاستخدام هذا المفهوم على نطاق واسع في العديد من النزاعات وبؤر الصراع في العالم، نظرا للدور الذي لعبته الولايات المتحدة في الترويج لهذا المفهوم في سياستها الخارجية من خلال مقاربة حماية حقوق الإنسان ونشر القيم الديمقراطية في العالم، وظهر ذلك في الكثير من النزاعات مثل: حرب الخليج الثانية 1991 وحرب البوسنة والهرسك...الخ، مما شكل تحديا جديا أمام سيادة الدولة الوطنية.

ومثل الربيع العربي فضاءا خصبا لاستخدام مفهوم التدخل الإنساني، لما خلفته هذه الموجة الثورية من مآس إنسانية كبيرة مست جزءا مهما من المنطقة العربية، فضلا عن الرهانات السياسية والجيوسياسية التي حملتها التغييرات المحتملة في هذه الدول على مصالح القوى الإقليمية والدولية.

وتعتبر ليبيا إحدى دول الربيع العربي التي عرفت إنتفاضة شعبية ضد نظام حكم معمر القذافي في 17 فبراير 2011، والتي تم فيها توظيف مفهوم التدخل الإنساني لحماية المدنيين من القوات الحكومية، من خلال إستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي شرعن التدخل وسمح بإسقاط النظام الليبي، وفتح المجال واسعا أمام حالة من الفوضى واللادولة والتجاذبات الإقليمية والدولية التي لا تزال تعيشها ليبيا إلى يومنا هذا.

تهدف الدراسة إلى التعريف بالتدخل الإنساني كمبدأ وممارسة دولية، مع تسليط الضوء على انتفاضة 17 فبراير الليبية، من خلال محاولة فهم السياق العام الذي انفجرت فيه هذه الإنتفاضة، وتحديد الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية الفاعلة في هذا النزاع، ومن ثم السعي لفهم المسوغات السياسية والقانونية والأخلاقية التي أظهرها أنصار التدخل الإنساني في الأزمة الليبية، ووضعها في سياقاتها القانونية والسياسية والمصلحية.

في ضوء ما سبق، تسعى الدراسة للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: هل كان التدخل الإنساني في ليبيا بعد انتفاضة 17 من فبراير 2011 مشروعا من الناحية القانونية والأخلاقية والسياسية، وهل إلتزمت الأطراف المتدخلة بالتفويض الأممي الممنوح لها؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- هل التدخل الإنساني الذي فرضته الأمم المتحدة يتوافق مع حجم التهديد الذي كان يحدق بالمدنيين الليبيين؟

- هل كانت فعلا الإنتفاضة الليبية سلمية منذ أيامها الأولى كي تستدعي تدخلا دوليا لحمايتها؟

- هل حقق التدخل الإنساني في ليبيا كل أهدافه بمقتضى التفويض الأممي؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية نطرح الفرضيتين التاليتين:

- التدخل الإنساني في بؤر الصراع مرتبط بالمصالح الإقليمية والدولية.

- التدخل الإنساني في الإنتفاضة اللبيبية ساهم في تقويض الدولة الليبية وتأجيج الصراع فيها.

أما فيما يتعلق بالأدوات التحليلية للموضوع، فقد إعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يقوم على البحث في الظواهر وتحديد مسبباتها وارتباطاتها والعلاقات القائمة بين مكوناتها

وبين الظواهر الأخرى، وسنعتمد عليه في هذه الورقة من خلال تشخيص عملية التدخل الإنساني في ليبيا و إبراز أبعادها القانونية والسياسية والأمنية. أما عن الإقتراب الأكثر ملاءمة في فهم هذا الموضوع فهو الإقتراب النظمي لصاحبه "دفيد إيستون" باعتبار أن عملية التدخل الإنساني في ليبيا تحمل في ثناياها شكل جهاز يستقبل مدخلات سياسية وجيوسياسية وتاريخية واقتصادية...وغيرها تغذيها المطالب والطموحات الإقليمية والمحلية بالتدخل، ويطرح ردود أفعال في شكل مخرجات تمثلت في استصدار قرار أممي للتدخل والإنخراط الفعلي في الحرب الليبية، مع تغذية استرجاعية تتمثل خصوصا في تعديل بعض مواقف وأدوار اللاعبين الدوليين من الأزمة الليبية.

وللوصول للأهداف المرجوة قسمنا الورقة إلى ثلاث محاور: المحور الأول سنتناول فيه مفهوم التدخل الإنساني بكل ما يحمله من دلالات وإشكاليات، أما المحور الثاني فخصصناه لفهم الإنتفاضة الليبية كحراك شعبي ضد السلطوية في سياق زخم إقليمي ثوري متمدد في إطار ما أطلق عليه الربيع العربي، وفي المحور الثالث والأخير فسنسلط فيه الضوء على التدخل الإنساني في الإنتفاضة الليبية، من خلال فهم مبرراته ودوافعه والحدود التي رسمتها له الشرعية الدولية في تطبيقه، وكذا تحليل المسارات التي أخذها هذا التدخل والنتائج المترتبه عنه، مع استعراض مختلف الرهانات والمصالح التي حملها على الدول المتدخلة.

المحور الأول: مفهوم التدخل الإنساني وإشكالياته

يمثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أهم المبادئ والأسس التي قامت عليها منظومة الأمم المتحدة، سعيا من هذه الأخيرة لإعلاء سيادة الدول ومنع كل ما من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين، غير أنه في العقود الثلاثة الأخيرة عرفت العلاقات الدولية تطورات مهمة سياسية، اقتصادية، مجتمعية وثقافية ألقت بظلالها على مفهوم سيادة

الدولة التي لم يعد ينظر لها وفق النظرة "الأوستفالية" التقليدية، بحيث أصبحت سيادة الدولة قابلة للمناقشة خصوصا إذا تعلق الأمر بانتهاكات حقوق الإنسان، ومن هنا ظهر مفهوم التدخل الإنساني كمفهوم سياسي وممارسة دولية وقاعدة عرفية تمارس على الدول التي تشهد إنتهاكات لحقوق الإنسان.

لم يحض تعريف "التدخل الإنساني" كغيره من المفاهيم السياسية التي تحكم العلاقات الدولية، بإجماع المفكرين والباحثين السياسيين وفقهاء القانون لاعتبار أن التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان في الواقع كانت ولازالت مسألة مطاطية تحكمها من الناحية العلمية الإنتماءات الأيديولوجية للباحث وخصوصيات مجتمعه المعرفي، ومن الناحية العملية مصالح الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وحسابات الربح والخسارة.

أولا: تعريف التدخل الإنساني.

بداية لابد من ضبط مصطلح التدخل (Intervention) في العلاقات الدولية على وجه العموم، حيث عرفه عبد الوهاب الكيالي أنه "إقدام دولة على مساعدة أحد الفريقين المتصارعين في حرب أهلية دون أن يعتبر عملها دخولا في حالة الحرب...ويأخذ التدخل أشكالا عديدة منها التدخل الإقتصادي (مساعدات) والتدخل العسكري (إرسال مقاتلين أو معدات حربية) والتدخل الدبلوماسي (نصرة طرف من الأطراف في المحافل الدولية)". (الكيالي، 1985، صفحة 705)

يعرف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية التدخل بأنه "مصطلح يشمل حالات متعددة يقوم فيها طرف فاعل بالتدخل في شؤون الآخرين، وقد حظيت هذه العلاقة باهتمام كبير من جانب الباحثين، حيث سعى المدافعون عن التدخل للإستناد على معيار دولي لعدم التدخل لوضع قواعد عملية تسمح بإنجاح التدخل." (Evans & Neumham, 1998, pp. 279-280)

وبالتالي، فالتدخل في العلاقات الدولية يحمل فكرة إقحام دولة أو مجموعة من الدول، لإمكانياتها العسكرية والإقتصادية والدبلوماسية وغيرها، في مجريات أزمة أو حرب أهلية في دولة أخرى، بغرض التأثير في مساراتها وتغيير موازين القوى فيها، أو المحافظة على معطياتها الميدانية لصالح طرف معين فيها.

فوفقا للأدبيات السياسية والحقوقية، تعد فكرة التدخل من أكثر الأفكار المتنازع عليها في العلاقات الدولية لسببين رئيسيين، الأول: يتعلق بتعقد هذه الظاهرة، حيث تتداخل فيها العديد من المفاهيم المعيارية لا سيما ضرورات النظام والعدالة (السيادة والحقوق الفردية)، لذلك فإنها تحضى باهتمام مختلف ممارسي السياسة الدولية (دبلوماسيون، عسكريون، محامون، ناشطو حقوق الإنسان...)، كما تتنوع التخصصات الأكاديمية المهتمة بها، مما يؤدي إلى تباين الروئ والمناهج والمقاربات لوصفه وتفسيره، ثانيًا: بالنسبة إلى ممارسي ومحللي العلاقات الدولية، فإن فكرة التدخل تعبر عن الفجوة التي بين السياسة الداخلية التي تعبر عن فكرة سيادة الدولة، وبين السياسة الدولية التي تحكمها مجموعة من المواثيق والمعاهدات. (Badie, 2001, p. 1332)

أما التدخل الإنساني (Humanitarian intervention) الذي يعد أحد أوجه التدخل المثيرة للجدل في العلاقات الدولية المعاصرة، فهو حسب عمر سعد الله: "كل ضغط تمارسه حكومة دولة على حكومة دولة أخرى، من أجل أن يكون تصرف هذه الأخيرة مطابقا للقوانين الإنسانية، فالتدخل الإنساني يتضمن التدخل من جانب دولة أو مجموعة من الدول في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بهدف أن تفرض على هذه الدولة إحترام الحقوق الأساسية للفرد". (سعد الله، 2005، صفحة 110)

ويعرفه "إيفنشتاين"(Evenstein) أنه "يشير إلى التهديد المشروط أو استخدام القوة (التدابير العسكرية)، من قبل دولة أو أكثر بهدف حماية مواطني دولة أخرى من الإنتهاكات

الجسيمة لحقوق الإنسان في داخل دولتهم دون موافقة حكومتهم، فهو يستخدم لوصف التدابير القسرية التي تهدف إلى تغيير قرارات السياسة العامة في دولة أخرى بهدف ضمان إحترام حقوق الإنسان الأساسية". (Evenstein, 2020, p. 13)

وعليه يمكن القول أن التدخل الإنساني عبارة عن إنخراط دولة أو مجموعة من الدول في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بهدف إجبارها على وقف الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تمارسها على مواطنيها سواء كان ذلك بتفويض من الأمم المتحدة أو من دونه، وقد يكون باستخدام العنف (التدخل العسكري) فعليا أو بالتهديد به. وتشمل الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على وجه الخصوص جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتصفية العرقية والإبادة الجماعية والتهجير القسري ومختلف أعمال التعذيب المنظمة ضد الأفراد والجماعات.

ثانيا: إشكاليات مفهوم التدخل الإنساني.

يطرح مفهوم التدخل الإنساني العديد من الإشكاليات المرتبطة بتأسيسه الإصطلاحي وتوظيفه العملي في العلاقات الدولية، فوفقا للأدبيات السياسية والحقوقية نجد ثلاث مقاربات فكرية تختلف حول مصطلح "التدخل الإنساني": الأولى ترفض الفكرة وتقدس مبدأ سيادة الدولة داخل حدودها مهما كانت الظروف، والثانية تسمح بالتدخل في حالات محددة ووفقا لشروط صارمة كالتطهير العرقي والإبادة الجماعية وغيرها من الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أما المقاربة الثالثة فتضفي على التدخل الإنساني صفة الحق وتقر بشرعيته في مواجهة منتهكي حقوق الإنسان مهما كانت طبيعة الإنتهاكات ودرجة خطورتها دون الإلتزام بمعايير وشروط صارمة. (حرمل، 2016، صفحة 240)

كما يواجه مفهوم التدخل الإنساني من الناحية العملية مفارقتان كبيرتان تضفيان غموضا حول التعاطي معه، الأولى نلمسها في ثنايا ميثاق الأمم المتحدة الذي يقر من جهة

بالتزام المجتمع الدولي بسيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومن جهة أخرى يعلن إلتزامه بدعم وتعزيز حقوق الإنسان الفردية والجماعية في العالم. والمفارقة الثانية تتمثل في التوفيق بين هدف حماية الأفراد من الإنتهاكات والعنف الجسيم واستخدام الوسائل القسرية -التي يمكن أن تنطوي على مقتل جنود ومدنيين- لتحقيق هذا الهدف. (Badie, p. 1335)

هذه الإعتبارات جعلت من "التدخل الإنساني" مفهوما مطاطيا تتباين أوجه إستخداماته الدولية في سياقات وأزمات متجانسة من حيث الوقائع الإنسانية، ليصبح مبررا تتذرع به القوى الكبرى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بما يتلاءم ومصالحها الخاصة دون الأخذ بعين الإعتبار الضرورات الإنسانية للتدخل نفسه، ليصل الأمر في الكثير من الأحيان إلى التلاعب بالمفهوم للضغط وتوجيه سياسات الدول الخارجية ومواقفها الدولية، حتى أصبح التدخل الإنساني من أدوات السياسة الخارجية للدول الكبرى شأنه شأن الآليات الآخرى الدبلوماسية والإقتصادية والعسكرية.

ويعتبر التوفيق بين مبدأ سيادة الدولة ومبدأ المسؤولية الأخلاقية الدولية لحماية حقوق الإنسان أكبر معضلة تواجه مفهوم التدخل الإنساني، وما ينطوي على ذلك من إنتهاك حرمة الحدود الدولية وتعميق حدة الصراعات الداخلية داخل الدولة محل التدخل، فضلا عن الإنحرافات التي يمكن أن تحصل نتيجة استخدام حق التدخل الإنساني.

على ضوء التجارب الدولية للتدخل الإنساني في مختلف بقاع العالم، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي، يمكن طرح العديد من الأسئلة في هذا الشأن: هل التدخل حق أم واجب؟ كيف يمكن لدولة ديمقراطية أن تهاجم دولة أخرى ذات سيادة باسم الإنسانية؟ وما مدى إنسانية التدخل؟ وهل يخلو من الإعتبارات السياسية والإقتصادية والأيديولوجية؟

فالدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة شاركت في عدة تدخلات في الصومال (1992-1995) وهايتي (1994) ورواندا (1994) والبوسنة (1995) والعراق (2003)، غير أن المسارات التي أخذتها هذه التدخلات والنتائج المترتبة عنها أثبتت أنها لم تكن إنسانية محضة كما روج لها. (Kurian, 2011, p. 740) فقد لعبت حسابات مصالح الدول الكبرى دورها في الدفع نحو التدخل الانساني أو الإمتناع عن ذلك، فالتدخل السريع في العراق مثلا عقب حرب الخليج 1991 لحماية الأكراد والشيعة وفرض منطقة حظر طيران لم يكن بنفس العزيمة لحماية مسلمي بورما من الإبادة البوذية النظامية أو الفلسطينيين من الإنتهاكات الإسرائيلية المتكررة منذ أزيد من أكثر من 70 عاما.

وبالتالي، عرف فقد التدخل الإنساني على المستوى العملي الكثير من التجاذبات السياسية وتناقضات لعبة المصالح الدولية، مما أبعدته عن مغزاه الإنساني الذي وجد من أجله من حيث الأساس، سواء تعلق الأمر بالإنتقائية في اختيار وجهة التدخل الإنساني في بؤرة صراع دون غيرها، أو في التداعيات المأساوية التي يحملها التدخل على المدنيين.

المحور الثاني: الإنتفاضة الليبية في سياق الربيع العربي

عانت المنطقة العربية منذ خروجها من قبضة الإستعمار الأجنبي من ويلات سلطوية سياسية متجذرة صمدت في وجه مختلف التحولات الديمقراطية التي عرفها العالم، وكان من أبرز معالمها سيطرة حكم الفرد وغياب مأسسة سياسية حقيقية واستبعاد التداول السلمي على السلطة، إلى أن جاءت إنتفاضات الربيع العربي التي مثلت لحظة تاريخية حاسمة بالنسبة لشعوب المنطقة لإحداث التغيير الذي تصبو إليه.

ولمعالجة هذا المحور سنتطرق إلى المعطيات الإقليمية التي صاحبت انفجار الإنتفاضة الليبية، والمتمثلة أساسا في أحداث الربيع العربي، حيث كان لها مفعول الدومينو على العديد

من الأنظمة السلطوية في المنطقة، هذا دون إغفال العوامل والتراكمات الداخلية المتعلقة بالمجتمع والدولة الليبية.

1- دومينو الربيع العربي:

إنفجرت الإنتفاضة الليبية لـ17 من فبراير 2011 في سياق الإنتفاضات المتعاقبة التي شهدتها مجموعة من الدول العربية ضد الأنظمة الحاكمة، إنطلاقا من تونس في ديسمبر 2010 وانتهت بإسقاط نظام الرئيس زين العابدين بن علي الذي عمر في الحكم لأكثر من 24 سنة، ثم انتقلت العدوى الثورية نحو مصر في 25 يناير 2011 وانتهت بإسقاط نظام الرئيس حسني مبارك، ثم ليبيا في 17 فبراير التي انتهت كذلك باسقاط نظام معمر القذافي، أما اليمن التي عرفت حراكا شعبيا طويلا ضد نظام علي عبد الله صالح، توج باستقالة هذا الأخير بعد توقيع المبادرة الخليجية بين الفرقاء السياسيين، إضافة إلى كل من سوريا والبحرين التي عرفت هي الأخرى إنتفاضات شعبية إستطاعت أنظمتها الصمود في وجهها نتيجة لعدة عوامل لا يتسع المقام لذكرها.

ويمثل هذا الحراك الثوري إستثناءا في العالم العربي بالنظر إلى استقرار السلطوية في دول المنطقة لعقود طويلة وتحصنها خارج الموجات الديمقراطية التي عرفها العالم في أوروبا الشرقية وجنوبها وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، مما يدل على استعصاء الديمقراطية في المنطقة وقوة مقاومة الأنظمة السلطوية لمساعي التغيير والإصلاح السياسي التي تظهر من حين لآخر.

تبلور نموذج الطغيان السياسي الذي سيطر على المنطقة لأزيد من نصف قرن من خلال سيطرة النمط الإنقلابي في انتقال السلطة، الذي كان رائجا في الدول المتخلفة خصوصا تلك التي خضعت للسيطرة الإستعمارية المباشرة وغير المباشرة، وطبعت هذه الدول بشخصية "الرجل القوي" الذي يعطي لنفسه الحق في الحكم تحت شعارات التحديث والإستقرار

والعدالة الإجتماعية والإصلاح وغيرها. (ملاط، 2017، الصفحات 25-29) لتسقط الكثير من الدول العربية في دوامة الإنقلابات والإنقلابات المضادة التي أخذت طابعا سلميا أحيانا وطابعا عنيفا دمويا أحيانا أخرى.

وتدعمت السلطوية في العالم العربي بتفشي ظاهرة الطائفية السياسية في العديد من الأقطار، على اعتبار أن المنطقة العربية من أكثر بقاع العالم تنوعا في تركيبتها السوسيو ثقافية، لكونها مهد الديانات السماوية الثلاث وملتقى القارات. كما برزت الطائفية السياسية كنتاج لأزمات الهوية التي خلفها تفكك الإمبراطورية العثمانية والإستعمار الأوروبي الحديث الذي عمل على تحويل الطائفية من كيان إجتماعي إلى كيان سياسي مرتبط إرتباطا وثيقا بمؤسسات الدولة وتوجهات النظام السياسي، مما أثر بشكل كبير على استقرار الدول وديمقراطية أنظمتها، من خلال تركيز السلطة في يد الطائفة الغالبة واستبعاد الطوائف الأخرى من دائرة صنع القرار حتى وإن كانت أغلبية عدديا. وهنا يمكن إعطاء مثال: سوريا التي تسيطر فيها الطائفة العلوية على الحكم رغم أنها تمثل أقلية طائفية مقابل أغلبية سنية، أو في البحرين التي تحكم فيه أسرة آل خليفة المنتمية للطائفة السنية التي تشكل أقلية سكانية مقابل الأغلبية الشيعية المعارضة.

وقد لعبت وسائط الإعلام الجديد خاصة منصات اليوتوب(Youtube) وفايسبوك(Facebook) والتويتر(twitter) والمدونين على النت، دورا مهما في نشر الأفكار المناهضة للأنظمة السياسية في المنطقة العربية، كما ساهمت القنوات التلفزيونية الفضائية في مواكبة وتغطية الحدث من خلال شبكة المراسلين الميدانيين والبث المباشر للتظاهرات والأحداث المصاحبة لهذه الإنتفاضات.

إستطاعت هذه المنظومة الإعلامية المتكاملة أن تحقق مجموعة الأهداف التي تصب في دعم الإنتفاضات ضد الأنظمة الحاكمة، فقد كان لها دور مهم التواصل والتنسيق والتوجيه

للمد المعارض المتصاعد في العالم العربي بما يتجاوز سيطرة الدولة، مثل ما حدث في 25 يناير 2011 في مصر (جمعة الغضب) التي طالبت بإسقاط نظام حسني مبارك، كما عملت هذه الوسائط على الحد من سلطة الأفكار والأخبار التي يسوق لها الإعلام الرسمي للأنظمة، بمعنى أن الإعلام ساهم في كسر حاجز الخوف وإعطاء جرعة من الأمل والإلهام للشعوب العربية للتخلص من الأنظمة السلطوية، من خلال تكرار أشكال رمزية للإحتجاج والمعارضة كالتظاهر واحتلال الساحات ورفع الشعارات والقيام بالاعتصامات كتكتيكات للمقاومة. (Cottle, 2011, pp. 648-553) ولم تتمكن قوى النظام الأمنية والعسكرية والإعلامية من التصدي لهذه الوسائط الإعلامية المؤثرة بكل ما تعرضه من تغطيات صحفية على مدار الساعة وآلاف الصفحات على منصات التواصل الإجتماعي التي تمثل تنسيقيات ومجموعات المقاومة الشعبية، الشيء الذي أعطى تناغما في الفعل الثوري في الكثير من الدول العربية وسرع من انتقال الإنتفاضات من دولة لأخرى.

2- إنتفاضة 17 فبراير الليبية:

من جملة الإنتفاضات الشعبية الستة التي عرفها العالم العربي عام 2011 ضد السلطوية، حافظت ثلاث منها على طابعها السلمي في تونس ومصر والبحرين على الرغم من تخللها موجات عنف محدودة في بعض مراحلها، أما في كل من ليبيا واليمن وسوريا فقد انتقلت الإنتفاضات المدنية بسرعة نحو العنف والعسكرة والحرب الأهلية للعديد من الأسباب، في مقدمتها الدور السلبي للفاعلين الإقليميين والدوليين في تغذية الصراع وتعقيد أفق الوصول إلى تسوية سلمية وإعادة بناء الدولة بعد الصراع.

عرفت الدولة الليبية منذ استقلالها عن إيطاليا سنة 1951 حالة من الإستقرار والأمن في ظل التوترات والأزمات التي عرفتها الأقطار العربية من إنقلابات عسكرية وحروب أهلية، حتى أن الإنقلاب الذي قاده معمر القذافي سنة 1969 ضد الملك إدريس السنوسي كان أبيضا ولم

يشهد أي أحداث عنف أو مقاومة، واستمر هذا الإستقرار إلى غاية انفجار إنتفاضة 17 فبراير 2011.

السؤال الجوهري الذي يتبادر إلى الأذهان في سياق الحديث عن إنتفاضة 17 فبراير هو: لماذا انتفض الليبيون في هذا التاريخ بالذات ولم يحدث ذلك من قبل بنفس القوة العددية واتساع الرقعة الجغرافية؟ الجواب على هذا السؤال يقتضي دراسة السياقات السياسية والإقتصادية والمجتمعية الداخلية لليبيا، والمتغيرات الدولية والإقليمية المستجدة.

كانت الإنتفاضة الليبية نتيجة تراكمات دامت لأكثر من 40 سنة، أي منذ وصول القذافي للسلطة في 1969، أحكم خلالها سيطرته على كل شئء في ليبيا واستبعد فئات واسعة من المجتمع بحرمانها من المشاركة السياسية الحقة واستبعاد الليبيين من الطفرة التنموية التي حققها أمثالهم من الدول الريعية في الخليج العربي، بالموازاة مع قمع ومنع أي نشاط معارض للنظام الحاكم، لا سيما في ظل غياب مؤسسات تمثيلية حقيقية تعبر عن الإرادة الشعبية تقوم على المساءلة والمحاسبة. وبالمقابل عمل نظام القذافي على إضفاء طابع الشرعية المؤسساتية على النظام بصيغة غريبة عن الأنظمة الدستورية المعاصرة تحت مسمى "النظام الجماهيري."

إتسم النظام السياسي الليبي في عهد القذافي بخلق توليفة بين البداوة السياسية والشعبوية التي بمقتضاها ألغيت القوانين وفككت الإدارة التقليدية واستبدلت بما عرف باللجان الشعبية بدون أي حدود واضحة لسلطتها واختصاصاتها وعلاقاتها بالهيئات الأخرى. (يوسف أحمد، 2016، صفحة 397)

لقد خلقت هذه الحالة التي كانت عليها ليبيا قبل 2011 فجوة كبيرة بين الدولة (النظام) والمجتمع، وكان الوضع ينتظر الفتيل المفجر الذي ينهي هذا الوضع المزمن، فكانت هناك دعوة للتظاهر يوم 17 فبراير 2011 في ذكرى سقوط قتلى وضحايا تظاهرة القنصلية

الإيطالية في بنغازي في 2006، تزامنت مع خروج عائلات ضحايا ومعتقلي سجن أبو سليم الذين كان غالبتهم من الإسلاميين في احتجاجات ضد السلطة، غذتها دعوات عبر الفايسبوك للتظاهر، فردت عليها قوات الأمن بالقوة والقمع وإطلاق النار على المتظاهرين مما خلف سقوط عدد من القتلى والجرحى. وكان الليبيون حينها ينتظرون مبادرة تنازلات من النظام ممثلة في ابن الرئيس"الإصلاحي" سيف الإسلام القذافي، غير أن الأخير توعد الخارجين عن النظام بالعقاب وحذر الليبيين من الفوضى والحرب في خطاب له في 20 فبراير، وأكد على ذلك خطاب معمر القذافي الذي وصف فيه المنتفضين بالجرذان وتوعدهم بالملاحقة والتصفية. (محمد جمعة الصواني، 2014، صفحة 256)

كما كان للأحداث الجارية في الإقليم أثرها الكبير في تفجير الوضع في ليبيا وتفاقمه، حيث تابع الليبيون ما آلت إليه الأمور في تونس ومصر من إسقاط لأنظمة عتيدة في المنطقة العربية، فقد تخلص التونسيون من "زين العابدين بن علي" في ظرف شهر وتقلصت المدة في الحالة المصرية التي تم فيها خلع نظام مبارك في غضون 18 يوما فقط، مما بعث برسالة للمنتفضين عن هشاشة الأنظمة العربية وزيف الصورة التي يسوق لها الإعلام الرسمي، غير أن القذافي استصغر ما يحدث في الجوار وربطها بالفقر والضعف الإقتصادي، واعتبر أن ما يحدث في بلاده ليس إلا مؤامرة تستهدف البلد وليس النظام فقط، ووعد القذافي بمنح إمتيازات إقتصادية واجتماعية للشباب، ولكن الشباب المنتفض لم يلتفت إليها وتطورت الإنتفاضة الشعبية السلمية سريعا نحو العسكرة بتكوين المليشيات المسلحة، واستطاعت الأخيرة السيطرة على كل مناطق الشرق الليبي وبعض المناطق الغربية. وبالمقابل استخدمت القوات الحكومية الموالية للقذافي القوة ضد المسلحين لاستعادة المناطق التي خرجت عن السيطرة وللقضاء على الإنتفاضة.

المحور الثالث: شرعية التدخل الإنساني في ليبيا ورهاناته الدولية

تعتبر مسألة السيادة من المبادئ المقدسة التي تقوم عليها الدولة الأمة، وهذا ما أقرت به الأمم المتحدة برفضها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن الإنتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان خصوصا خلال الصراعات المسلحة، ألزم المجتمع الدولي وضع إستثناءات في هذا المبدأ، بحيث تتيح للإرادة الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة التدخل "المبرر" لاعتبار حماية الحياة الإنسانية من الإنتهاكات الجسيمة. وتمثل إنتفاضة 17 فبراير الليبية مسرحا للتدخل الإنساني الدولي كونها تحولت إلى صراع مسلح وردت عنه تقارير عن تسجيل إنتهاكات وتهديدات ضد المدنيين من القوات الحكومية.

لهذا سيتناول هذا المحور مسألة التدخل الإنساني في الإنتفاضة الليبية، من حيث مبرراته ومدى توافقه مع الشرعية الدولية، كما سيتطرق إلى مصالح ورهانات القوى الأجنبية المتدخلة.

1- شرعنة التدخل في ليبيا:

لقد أدت الأحداث في ليبيا إلى بروز حركة نزوح ولجوء كثيفة إلى دو ل الجوار والساحل الإفريقي فرارا من بطش وملاحقة أجهزة نظام القذافي وخوفا من الإجراءات الإنتقامية القبلية المحتملة، مما خلف تراكمات إنسانية داخل ليبيا وخارجها إستوجبت البحث عن حل دولي لإيقاف هذه المأساة. وهذا في الوقت الذي كان فيه الموقف الإقليمي والدولي تجاه ما يحدث في ليبيا يتجه نحو عزل القذافي، حيث وصف نظامه بغير الشرعي، كما سعى لإيجاد طريقة لحماية المدنيين. فعلى الصعيد العربي تبنت الجامعة العربية بعد الأحداث عدة قرارات للضغط على نظام القذافي والتمهيد لعمل عسكري ضده، منها تجميد عضوية ليبيا في الجامعة والدعوة لفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا لحماية المدنيين. أما في الدول

الغربية فقد كانت فرنسا "نيكولا ساركوزي" الأكثر إندفاعا لمعاقبة النظام الليبي لعدة حسابات إقتصادية وجيوسياسية في مقدمتها معارضة الزعيم الليبي لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط ومعارضة ليبيا للنفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية، وكذلك الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا التي نددت بنظام القذافي وتوعدت بمعاقبته في إطار الشرعية الدولية دون الدخول في حرب. (الدليمي، 2020، الصفحات 351-352)

بناءً على ذلك قامت الدول الغربية بالتعاون مع بعض الدول العربية (الخليجية خصوصا) بعدة إجراءات دبلوماسية واقتصادية ضد نظام القذافي منها الإعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي المعارض الذي تأسس في الشرق الليبي كممثل شرعي للشعب الليبي وتجميد الأصول المالية للقذافي ومقربيه ومنعهم من السفر وحظر توريد السلاح للجيش الليبي.

كانت الدول الغربية المستعدة للتدخل في ليبيا تنتظر تفويضا معنويا من بلدان المنطقة ممثلة في النظام الإقليمي لجامعة الدول العربية لكي لا يُنظر إلى التدخل على أنه مفروض من الدول الإمبريالية، وأمام تبني الجامعة العربية لقرارات تدعو لتدخل إنساني لحماية المدنيين في ليبيا وزيادة عزلة نظام معمر القذافي، لم يتبق أمام المتحمسين لتنفيذ التدخل سوى الحصول على تفويض من الأمم المتحدة لشرعنة تدخلهم، والظهور بمظهر الملتزم بالقانون الدولي والمدافع عن مبادئ حقوق الإنسان الأساسية .

وبالفعل جاء القرار الدولي من مجلس الأمن تحت رقم 1973 ليوم 17 مارس 2011 تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة ليعطي الضوء الأخضر لعمل عسكري ضد القوات الحكومية الليبية. حيث أدان القرار ما سماها الحملة الممنهجة ضد المدنيين التي ترقى لجرائم ضد الإنسانية، وخول في الفقرتين 8-9 تنفيذ الحضر الجوي للمنظمات الإقليمية الذي أوكل لاحقا لمنظمة حلف شمال الأطلسي(NATO) ، وهو القرار الذي نال ترحيب المجلس الإنتقالي الذي استحدثته المعارضة في ليبيا. (جوفيه، 2017، صفحة 211) ونال القرار

موافقة مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بأغلبية 10 أعضاء وامتناع كل من روسيا والصين، الهند، البرازيل وألمانيا.

وقد تكفل الحلف الأطلسي بتنفيذ القرار الأممي بالإستهداف المباشر للقوات الحكومية الليبية، وبحلول 31 أكتوبر 2011 صرح الحلف أنه نفذ أكثر من 26000 طلعة جوية وتدمير 6000 هدف عسكري، وتوجت العمليات الجوية بمقتل معمر القذافي وابنه المعتصم بغارة جوية على موكبه في الطريق إلى مدينة سرت. (Terry , 2015, p. 167)

ما يفهم من القرار الدولي رقم 1973 أنه استصدر للتدخل في قضية إنسانية ملحة وهي حماية المدنيين من القوات الحكومية التي تهاجم المدنيين العزل في المدن الليبية، ولكن السؤالان اللذان يفرضان نفسهما هما: هل القوات الحكومية الليبية هاجمت فعلا المدنيين وارتكبت انتهاكات جسيمة تستحق هذا النوع من التدخل؟ وهل قوات عمليات حلف شمال الأطلسي في ليبيا إلتزمت بالتفويض الأممي الممنوح لها؟

تؤكد التقارير الميدانية أن الإنتفاضة في ليبيا لم تكن سلمية منذ أيامها الأولى كما روجت لها التقارير الإخبارية الغربية والعربية (الخليجية)، فالقوات الحكومية ردت على المتظاهرين السلميين في البداية باستخدام القوة غير القاتلة (خراطيم المياه والرصاص المطاطي...)، بينما في مدينتي بنغازي والبيضاء مهد الإنتفاضة إستخدم المتظاهرون لمواجهة قوات الأمن الأسلحة النارية وزجاجات المولوتوف والجرافات للسيطرة على الثكنات والمقرات الأمنية، والإستيلاء على الأسلحة وإحراق المقرات الحكومية وظهور إنشقاقات في الجيش، مما دفع القوات الحكومية للرد عليهم بوحشية واستخدام الذخيرة الحية والأسلحة الثقيلة ضدهم، إلا أنها لم تستهدف المدنيين أو القوة العشوائية كما روج لها، كما لم ينظم القذافي وقواته حملة انتقامية في المناطق التي استعادها من المتمردين مثل بني وليد، البريقة، أجدابيا، رأس لانوف، وجزء من مدينة مصراته الإستراتيجية(Kuperman, 2013, pp. 111-112) .

وبالرجوع إلى الظروف التي ساهمت في التعجيل بصدور القرار الدولي 1973 نجد أن هناك عاملان حاسمان في المسألة: الأول يتمثل في التراجع الميداني على الأرض من جانب الإنتفاضة المسلحة لصالح القوات الحكومية، والثاني يتعلق بتركيز المجلس الإنتقالي المعارض على إستصدار قرار الحضر الجوي فوق ليبيا بعد بلوغ الوضع العسكري مرحلة حرجة وشن القوات الحكومية هجوما معاكسا. وهذان العاملان لا علاقة لهم بموضوع القرار وهو حماية المدنيين من الإعتداءات.

وبالتالي فالتدخل في ليبيا يمثل انخراطا مباشرا لقوة أجنبية في المجهود الحربي بين طرفين مسلحين بغطاء شرعي أممي، فعوض أن يوجه الحلف الأطلسي أجندته نحو مساعدة المدنيين وحمايتهم، عمل على جعل هدف تغيير النظام القائم (نظام الرئيس معمر القذافي) أولى أولوياته، باستهداف القيادات السياسية والعسكرية الليبية.

2- الرهانات الدولية للتدخل:

تتمتع ليبيا بأهمية إستراتيجية لكونها قريبة من القارات الثلاث أفريقيا وأوروبا وآسيا، وتتربع على مساحة كبيرة في الضفة الجنوبية للمتوسط، ومن كبريات الدول الأفريقية، فضلا عن الثروات الطبيعية الباطنية التي تمتلكها من بترول وغاز، فقد قدر الاحتياطي النفطي في 2011 ما يقارب 74 مليار برميل، وتحتل المركز الخامس في احتياطات الغاز الصخري، أما الغاز الطبيعي فقد قدرت الإحتياطات بـ 177 ترليون قدم مكعب. (الصواني، يناير 2015، صفحة 9)

كما عرفت ليبيا منذ وصول معمر القذافي إلى السلطة سنة 1969 سياسة معادية للغرب وحتى لبعض الدول العربية، من خلال تبني توجهات أيديولوجية متذبذبة بين القومية العربية والقومية الإفريقية فيما بعد، مازجت فيها بين الإشتراكية والعروبة والإسلام والأفريقانية، مع معاداة تيارات الإسلام السياسي والرأسمالية والإمبريالية الغربية والأنظمة

الملكية العربية التي اعتبرها رجعية. وأمام هذا النسق الأيديولوجي المتنوع الذي كان ملخصه الكتاب الذي ألفه القذافي تحت عنوان "الكتاب الأخضر"، تعدد خصوم النظام الليبي وأعداؤه من العرب ومن الغرب .

بالنسبة لرهانات ومصالح الدول الخليجية في التدخل تحت مضلة حماية المدنيين في ليبيا، فقد كانت كل من قطر والسعودية والإمارات والكويت حاضرة إعلاميا ودبلوماسيا وحتى عسكريا ولوجيستيكيا في الأزمة سعيا منها للإطاحة بنظام القذافي، وهذا مرده بالنسبة للسعودية العداء الذي يكنه القذافي للنظم الملكية والإتهامات التي ساقها لحكام السعودية في حرب تحرير الكويت في 1991 بأنها جلبت الإستعمار للمنطقة، والمشادات الكلامية مع الملك عبد الله خلال القمة العربية سنة 2003 في شرم الشيخ (مصر). أما قطر فقد كانت تسعى للعب دور أكبر في المنطقة من خلال دعم تيارات الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين) في سياق الربيع العربي بعد نجاح الإطاحة بمبارك في مصر وبن علي في تونس مستغلة الدور الإعلامي لقناة الجزيرة في تحريك الشارع وتأجيجه. أما الكويت فلم تنس موقف القذافي من الغزو العراقي للكويت عام 1991 وحرب الخليج الثانية.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بدأ موقفها من إنتفاضات الربيع العربي خجولا مترددا، إلا أنه في الحالة الليبية سايرت الحماس الغربي والعربي للتدخل واستصدار القرار 1973، وذلك يعود إلى العداء القديم الذي يكنه القذافي لأمريكا والغرب عموما منذ وصوله إلى السلطة، وسيره عكس مصالح الدول الغربية بتمويله للحركات الإنفصالية وتمويله لتنظيمات مست المصالح الأمريكية، فضلا عن إستغلالها التحرك الدولي لمعاقبة نظام القذافي تحت المضلة الأممية "للتكفير" عن الأسلوب الذي احتلت به العراق 2003. (بن عنتر، 2011) فقد كان القذافي عدوا لدودا لمختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فليبيا القذافي صنفت منذ 1979 كدولة راعية للإرهاب، واتهم النظام الليبي بإسقاط طائرة بانام على سماء

لوكاربي السكوتلندية عام 1988، كما فرض حظر على التجارة مع ليبيا، وبقي القذافي ونظامه إلى غاية 2011 في نظر الولايات المتحدة نظاما دكتاتوريا ومعادي للديمقراطية والمصالح الأمريكية.

أما بالنسبة لأوروبا فلم تتكلم بصوت واحد حيال مسألة التدخل الإنساني في ليبيا، وعكست الإختلافات مدى تضارب المصالح بين الدول الأوروبية، فاتجهت كل من فرنسا وبريطانيا نحو التصعيد ضد النظام الليبي، أما ألمانيا وإيطاليا واليونان فقد أظهرت تريثا وترددا وضبابية في موقفها تجاه معاقبة النظام الليبي.

فقد سارعت كل من فرنسا وبريطانيا منذ البداية بالاعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي المعارض وحشد الدعم لعمل عسكري لحماية المدنيين، ويمكن تفسير ذلك بالنسبة لفرنسا محاولة إدارة نيكولا ساركوزي التخلص من منافس قوى في منطقة النفوذ الفرنسي دول الساحل والصحراء وغرب إفريقيا، وكذا من أجل الحصول على حصتها من العقود النفطية التي تنصل منها القذافي في بدايات الإنتفاضة. (الرشيد، 2017، صفحة 91) كما يمكن تفسير الموقف الفرنسي في الإنتكاسة الداخلية التي عاشها ساركوزي خصوصا في الشق الإقتصادي مما جعل الأزمة الليبية فرصة للفت أنظار الرأي العام نحو السياسة الخارجية. أما بريطانيا فمعروفة تقليديا في سياستها الخارجية اللحاق بركب التوجهات الأمريكية خصوصا إذا تعلق الأمر بعقوبات وعمل عسكري (بن عنتر، 2011).

أما فيما يخص الدول الأوروبية المترددة، فبالنسبة لألمانيا التي فضلت عدم الإنسياق وراء الإندفاع الفرنسي للتدخل، إذ امتنعت عن التصويت للقرار 1973، أما إيطاليا سلفيو برلسكوني (رئيس الوزراء) فقد كانت متحفظة من لعب دور في ليبيا وإحراج القذافي الذي طور معه علاقات وطيدة في السنوات الأخيرة التي سبقت الأزمة، إلى جانب خوفها من إغراق

البلاد بالمهاجرين في حالة وقوع حرب شاملة في ليبيا، إلى أن أدركت فقدان القذافي السيطرة على الميدان، فاتجهت نحو كسب حليفها الولايات المتحدة الأمريكية .

وبالتالي فإن مواقف ومصالح الدول التي ساهمت في تفعيل التدخل الإنساني في ليبيا لم تكن تركز بشكل أساسي على حماية المدنيين أو على مستقبل ليبيا بعد الصراع أو في الإستقرار الإقليمي، بقدر ما كانت مهتمة بإزاحة الزعيم الليبي معمر القذافي ونظامه عن السلطة، مما أدخل ليبيا في أتون حرب أهلية لم تنته بانتهاء نظام القذافي ولازالت تعقيداتها وتشعباتها الداخلية والخارجية تلقي بظلالها على الأمن الإنساني في ليبيا وعلى الأمن الإقليمي لدول الجوار.

الخاتمة:

إنطلاقا مما سبق ذكره، يمكن القول أن التدخل الإنساني مبدأ مهم من الناحية الأخلاقية والقانونية في حماية المدنيين وحقوقهم الأساسية من الإنتهاكات خلال النزاعات المسلحة، غير أن تجارب وتطبيقات هذا المبدأ على المستوى الدولي أثبتت هشاشته وخضوعه لمزاج وانتقائية الدول الكبرى التي توظفه وتمتنع عن ذلك بحسب ما تمليه مصالحها الضيقة، فالبعد الإنساني للتدخل غالبا ما كان أداةً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، محاولة منها لتغيير أوضاع سياسية وجيو سياسية لصالحها أو للحصول على مصالح إقتصادية. ويمكن إرجاع ذلك بالأساس إلى الإرتباك الذي يعرفه مفهوم التدخل الإنساني نفسه، حيث يحمل في ثناياه العديد من التناقضات الإجرائية، فضلا عن خضوعه للسلطة التقديرية للدول وليس لمعايير واضحة لا تقبل التأويل والتسييس.

وقد كانت ليبيا إحدى ساحات تطبيق مبدأ التدخل الإنساني، بعد اندلاع إنتفاضة 17 فبراير 2011، التي جاءت في سياق الثورات الشعبية التي أطلق عليها الربيع العربي، ومست ست دول عربية، كرد فعل على الحالة السلطوية المستعصية في علاقة الأنظمة السياسية

بشعوبها. وقد تدحرجت الإنتفاضة الليبية سريعا نحو العنف والعسكرة، وتحولت إلى حرب أهلية غابت فيها مؤسسات الدولة الموحدة.

ظهرت مشكلات تطبيق مبدأ التدخل الإنساني في الإنتفاضة الليبية، بعد دعوات المعارضة الليبية وبعض الدول العربية والغربية للتدخل الدولي لحماية المدنيين من القوات الحكومية التابعة لمعمر القذافي، وعلى إثر ذلك تم استصدار قرار أممي يفوض التدخل تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، غير أن تطبيق هذا القرار على الأرض لم تكن سليمة. فقد تجاوزت الدول المتدخلة حدود التفويض الذي مُنح لها، من حماية المدنيين الذي هو هدف إنساني، إلى الإنخراط المباشر في الحرب الأهلية بالإصطفاف مع طرف ضد طرف آخر والسعي نحو تغيير النظام القائم. فعلى الرغم من تدمير الحلف الاطلسي لقدرات القوات الحكومية الهجومية، إلا أنها لم تتوقف عند ذلك حتى تصفية معمر القذافي وكبار القيادات الليبية ومن ثم اسقاط النظام، وهذا انتهاك صارخ لسيادة الدول وانحراف بالشرعية الدولية.

وبالتالي فالتدخل الإنساني في ليبيا كان ظاهره "إنسانيا" وباطنه استغلال الزخم الثوري الذي عاشته المنطقة العربية خلال تلك الفترة لتحقيق مجموعة من المصالح المتشعبة لبعض الدول العربية والغربية في ليبيا والمنطقة.

إنطلاقا مما سبق، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة إصلاح مهام منظومة الأمم المتحدة خصوصا ما تعلق بدور وتركيبة مجلس الأمن الدولي الذي تسيطر عليه القوى الكبرى، من خلال امتلاكها لحق النقض واستخدامه بما يخدم مصالحها.

- العمل على البحث عن آليات أخرى عسكرية أكثر فعالية للتدخل في حالات حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

- إستحداث لجان دولية محايدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وعدم استناد قرارات التدخل الإنساني على التقارير التي تنجزها وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية التي ثبت في الكثير من الأحيان تشويهها وتزييفها لحقيقة الأوضاع الميدانية.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1. أحمد الرزوق الرشيد. (2017). إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية2011-2016. *مجلة مدارات سياسية، 1*(3).
2. أحمد يوسف أحمد. (2016). *مستقبل التغيير في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. جبران صالح علي حرمل. (2016). إشكالية التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان. *مجلة عالم الفكر*(169).
4. جورج جوفيه. (2017). المقاومة المدنية في ليبيا خلال الربيع العربي. تأليف آدم وأخرون روبرتس، *المقاومة المدنية والربيع العربي: الانتصارات والكوارث*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
5. شبلي إدوارد مورتيمر ملاط. (2017). خلفية المقاومة المدنية في الشرق الاوسط. تأليف آدم آخرون روبرتس، *المقاومة المدنية في الربيع العربي*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
6. عبد النور بن عنتر. (6، 11, 2011). *المواقف الدولية من الثورة الليبية*. تاريخ الاسترداد 13 11, 2022، من الجزيرة نت: https://bit.ly/3QWvlTg
7. عبد الوهاب الكيالي. (1985). *موسوعة السياسة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
8. عمر سعد الله. (2005). *معجم في القانون الدولي المعاصر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. مصعب نجم عبد الله الدليمي. (2020). التدخل الدولي لأسباب إنسانية بعد الحرب الباردة: العرق، الصومال، ليبيا. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، 36*(1).
10. يوسف محمد الصواني. (يناير 2015). الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي. *المستقبل العربي*(431).

11. يوسف محمد جمعة الصواني. (2014). الإنتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق. تأليف علي خليفة الكواري، *الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانيا: باللغة الأجنبية

12. Evans, G., & Neumham, J. (1998). *the Penguin Dictionary of international relations*. London: Penguin books.
13. Badie, B. (2001). *International encyclopedia of political science.* Los angles: Sage.
14. Kuperman, A. (2013). A Model Humanitarian Intervention: Reassessing NATO's Libya campaign. *International Security, 38(1).*
15. Cottle, S. (2011). Media and the Arab uprisings of 2011: Research notes. *Journalism, 12*(5)
16. Evenstein, M. S. (2020). *a History of humanitarian intervention.* Cambridge: Cambridge University Press.
17. Kurian, G. (2011). *the Encyclopedia of Political science.* Washington: CQ press.
18. Terry, P. (2015). The Libya intervention (2011): neither lawful, nor successful. *The Comparative and International Law Journal of Southern Africa, 48*(2).